أطروحة جامعية بعنوان

القيم الأخلاقية الإسلامية وارتباطها ببناء المجتمع والحضارة

د. الرضي جادين الإمام
مدير (عميد) إدارة الجودة والاعتماد بجامعة الجزيرة

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن ارتباط القيم الأخلاقية الإسلامية ببناء الفرد والمجتمع ، وتقويم الحضارة التي يعيش فيها . اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي القائم على الاستنباط ، وتحليل المحتوى لبعض آراء العلماء والمفسرين في تناولهم للقيم الأخلاقية من جوانب متعددة

وتفضي هذه الدراسة في مجملها إلى نتائج تتعلق بالتالي:

• بالفرد، من حيث تشكيل القيم الأخلاقية الإسلامية، لشخصيته وصياغتها وفق موجهات الإسلام.

• تشكيل المجتمع بما يتفق مع ما أوحى به الله تعالى، من حيث الخلافة في الأرض وتعميرها ، بحسبان تلك الخلافة التي كلفه بها الله تعالى .

• القيم الأخلاقية الإسلامية تساعد في تشكيل الحضارة في ضوء المتغيرات الطبعية والبشرية، **ويمكن صياغة تلك النتائج وفق التسلسل التالي:**

أولا – على مستوى الفرد .

• تلعب القيم الأخلاقية الإسلامية دوراً مهماً في تشكيل شخصية الفرد، وتحديد أهدافه في إطار معياري صحيح، وجماع ذلك كله في حسن الخلق، الذي يسهم كثيرًا في تكوين الشخصية الإنسانية، فاستكمال الشخصية نتاج تولد القيم من المزاوجة بين القيم والصبر والشجاعة في جانب الحرية، والعدل والعفة في جانب الإرادة.

• تمنح الفرد القدرة على التكيف والتوافق مع الجماعة في مبادئها وعقائدها الصحيحة، وبذلك يتحقق رضا الفرد عن نفسه.

• تحقق للفرد الإحساس بالأمان، فهي تقوية أمام ضعف النفس، ومواجهة التحديات.

• تعطي الفرد فرصة التعبير عن نفسه، وفهماً عميقاً لذاته، كما تساعده على فهم العالم من حوله، وتوسع له الإطار المرجعي لفهم حياته وعلاقاته.

• تعمل كوازع نفسي ووجداني للفرد، فتوجهه نحو عمل الخير والإحسان، وتضبط شهواته ومطامعه، فتتكامل هذه الوظائف وتحقق ذاتية الفرد.

ثانيا – على مستوى المجتمع .

• تحافظ على تماسك المجتمع بما يحقق له الاستقرار والثبات اللازمين لممارسة حياة اجتماعية سليمة.

• تساعد المجتمع على مواجهة التغيرات التي تحدث فيه، كما تحفظ كيان المجتمع في إطار موحد، فعدم وضوح القيم وتضاربها يحدث صراعاً قيمياً واجتماعياً يؤدي إلى انهيار المجتمع وتفككه .

• تربط أجزاء ثقافة المجتمع ببعضها حتى تبدو متناسقة، كما تعمل على إعطاء النظم الاجتماعية إحساساً عقلياً يصبح عقيدة في ذهن أعضاء المجتمع المنتسبين لهذه الثقافة.

• تزويد أعضاء المجتمع بمعنى الحياة والهدف الذي يسعون إلى تحقيقه، فتصبح الأهداف غايات في حد ذاتها، والقيم العليا عند أية جماعة هي الغاية التي يسعون إليها.

• تزود المجتمع بالشكل الذي يتعامل به مع العالم من حوله، وتحدد له أهدافه، ومبرراته، ووجوده، وبالتالي يسلك في ضوئها ويحدد للأفراد سلوكهم مع بعضهم.

ثالثا – على مستوى الحضارة .

• تعمل القيم الأخلاقية الإسلامية على تغيير الواقع الطبعي للحضارة بعناصرها الاجتماعية، ومعانيها الثقافية، ومكوناتها القيمية، بحيث تحدث صياغة جديدة للفرد والمجتمع في ضوء المعايير والقيم والأهداف التي جاء بها الإسلام .

• تساعد القيم الأخلاقية الإسلامية على صياغة واقع حضارة الفرد، وفطرته البشرية، وتكوينه الإنساني، وجوانبه المتنوعة من مادية ومعنوية وأخلاقية، وبالتالي تحقق شمولية الأهداف، كما تحقق الانفتاح العقلي والفكري والاجتماعي على كافة المتغيرات الاجتماعية والحضارية.

• إن القيم الأخلاقية الإسلامية تجمع شتات الإنسان، وتركز طاقاته نحو الولاء لله تعالى، وبالتالي هذا ينحو بحضارة الإنسان نحو الحاكمية لله، وتجعل منها حضارة متصلة بالخالق، تعمل على إبعاد الفرد عن الارتماء في أحضان الملذات، مقتديا بأمر الله تعالى:وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ وموجهات السنة النبوية الشريفة، عن مالك قال: إنَ رسول الله قال:

تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما، كتاب الله وسنة نبيه ،

كما أن نظام القيم الأخلاقية يشكل البناء النفسي والقيمي للإنسان، وهذا بدوره يؤثر في بناء الحضارة، فكلما كان النسق القيمي الأخلاقي مليئًا بالموجهات الإسلامية والقيم الروحية، أفضى ذلك إلى بناء متكامل في جدار الحضارة التي ينشأ فيها الفرد.

• إن الحضارة في ضوء القيم الأخلاقية الإسلامية هي الاستعلاء فوق الوجود التاريخي، وهي شيء فطري يحس به الإنسان في كيانه الداخلي، ولعلي ألمح هذا الشيء. بصورة ما . في قوله تعالى: (وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ)

نقد منهج اللائكيّة من منظور أصول الفقه

الباحث د.ناجي مصطفى بدوي سليمان

قدم الباحث د.ناجي مصطفى بدوي سليمان دراسته عن نقد منهج اللائكيّة من منظور أصول الفقه حيث هدفت فيه الدراسة إلى التعريف بمصطلح اللائكيّة وعلاقته بمصطلح العَلمانيّة والعلمانيّة، وسبب اختيار الباحث لمصطلح اللائكيّة دون العلمانيّة، ثمّ بيان بطلان مذهب اللائكيّة من جهة علم أصول الفقه، وليس من جهة الأدلة السمعيّة أو من جهة علم أصول الدين كما فعل الباحثون من قبل، وقد جاءت أهمية الدراسة من أنّ البحث يعالج واحدة من أهم قضايا أزمة الفكر السياسي المعاصر، وهي قضيّة العلاقة بين الدين والسياسة، وإلى أي مدى يمكن اعتبار السياسة فقهاً، وفي أحوال تعارض المصالح الظاهرة مع النصوص القطعيّة كيف يتصرّف السياسي، وما هي القراءة الأصوليّة للتصرفات في عصر صدر الإسلام في التعامل مع المصالح في مخالفة النصوص القطعيّة كما فعل عمر رضي الله عنه في تعطيل مصرف الزكاة، وترك توزيع الغنيمة، وزيادة الحد في الشرب. وأثر هذا التأصيل في واقع الممارسة السياسيّة اليوم، كل هذه القضايا وغيرها تُظهر أهميّة البحث عندما يتناولها بفكرة شموليّة تأصيليّة، انطلاقاً من علم أصول الفقه الإسلامي.

برز مصطلح اللائكيّة كتصوير للجانب العملي التطبيقي للفكر العلماني، وقد كثرت الكتابات في نقد المذهب العلماني واللائكي ودحض شبهاته، ولكن جلّها كتابات فكريّة، تناولت النقد من وجهة معرفية متعلقة بصحة المفهوم، وهناك كتابات بينت فساد مذهب اللائكيّة من جهة دلالة الأدلة التفصيليّة عليه، كالأدلة التي بينت ضرورة الأخذ بالدين كله وعدم ردّ شيء منه وغير ذلك، وتظهر أهميّة البحث في أنّه يناقش من وجهة نظر أصول الفقه وهي وجهة جديدة حسب علم الباحث لم تتناولها أقلام الباحثين من ذي قبل كما سيظهر من خلال البحث.

وقد خلُصت الدراسة إلى التالي :

• العلمانيّة تعني فصل الدين عن الحياة، واللائكيّة تعني فصل الدين عن الدولة.

• النزاع الفكري العملي هو مع الفكر اللائكي وليس الفكر العلماني.

• نشأ مصطلح العلمانيّة الجزئيّة كمعالجة لمشكلة الاصطلاح والمفهوم.

• أصول الفكر السياسي الشرعي هي أصول الفقه الإسلامي.

• نجحت اللائكيّة في إقصاء الدين في كثير من الأنظمة العربية والإسلامية ولكن العلمانية ما زالت متأخرة عنها.

• اللائكيّة تقصي الدين في الممارسة السايسيّة وتستعيض عنه بمعطيات علميّة تجريديّة.

• هذه المعطيات العلميّة يكيفها البحث بأنّها معطيات تسعى لتحصيل مصالح المجتمع والدولة.

• هذه المصالح هي عين المصالح التي تناولها الأصوليون في مصادر الفقه وأدلته في كتب أصول الفقه.

• ضوابط العمل بالمصالح عند الأصوليين هي ضوابط منطقيّة مستمدة من روح الشريعة ولا توجد لأكثرها أدلة تفصيليّة خاصة.

• المصالح بالاعتبار الأصولي هي المستمدات العلمية في الفكر اللائكي.

• إقصاء الدين وإعمال البدائل العلميّة هو رجوع لإعمال الدين عبر أصل المصلحة.

• لا يمكن وفق علم أصول الفقه إقصاء الدين عن الدولة لأن البديل عن الدين هو مشمول ضمن أصوله.

• فكرة اللائكيّة لا يمكن تطبيقها في ظل وجود علم أصول الفقه الإسلامي.

وأوصت بالتالي :

• ضرورة تثقيف الخطاب الديني الاجتهادي بوسائل العلم الطبعي حتى يواكب تطور الحياة.

• لا بد من مراجعات تأصيليّة للخطاب الديني والممارسة السياسيّة.

• فصل تخصص العلوم السياسيّة عن علوم الشريعة في التعليم الأكاديمي في الجامعات أفرز ساسة لا يعرفون علم أصول الفقه وبالتالي لا يعرفون حقيقة كون السياسة فقهاً له أصول عريضة ومرنة، ولا بد من تصحيح هذا الوضع الأكاديمي.

• اللائكيّة والعلمانيّة –عموماً– مذاهب غير قابلة للتطبيق في ظل النظام الإسلامي، لأنه يغاير الدين الكنسي وفي اعتباره المصالح أصلاً من أصول الفقه.

الضرورة البالغة لهذه المهمة الحيوية على مستوى العالم العربي والإسلامي.

خامساً– إنشاء بنك متخصص بالقوانين ومشاريع القوانين المستمدة من الشريعة الاسلامية بغية توفيرها للباحثين وتهيئتها لمن أراد الاعتماد عليها من المشرعين في الدول العربية والإسلامية المختلفة.

سادساً– الحرص على تكاتف جهود المعنين بدراسات التأصيل الشرعي للقوانين، بهدف ضمان فعالية هذه الدراسات واستمراريتها.

الجهود المبذولة في مجال التأصيل الشرعي للأحكام القانونية

د.هيثم حامد المصاروة
أستاذ القانون المدني المشارك
كلية الأعمال – جامعة الملك عبد العزيز
المملكة العربية السعودية

تحدث الباحث في هذا البحث عن الجهود المبذولة في مجال التأصيل الشرعي للأحكام القانونية مستخدماً المنهج الوصفي وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم الجهود المبذولة في مجال دراسات التأصيل الشرعي للأحكام القانونية، ومدى أهمية هذه الجهود في تيسير الوصول إلى أسلمة التشريعات وكيفية دعمها والحث عليها، **حيث تفرعت من هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية:**

• تحديد مفهوم التأصيل الشرعي للأحكام القانونية ومشتملاته.

• التعرف على واقع دراسات التأصيل الشرعي للأحكام القانونية بصفة عامة، مع التركيز على الواقع في الدول العربية بوجه خاص.

• تحديد وسائل دراسات التأصيل الشرعي للأحكام القانونية لدى الباحثين وشراح القانون وفقهائه وسبل تعزيزها.

• التأكيد على أهمية دراسات التأصيل الشرعي للأحكام القانونية ومدى إمكانية أدراجها ضمن المقررات الدراسية في كليات الحقوق.

وقد توصلت الدراسة إلى التالي :

١- دراسات التأصيل الشرعي للأحكام القانونية هي الدراسات المتعلقة بتأسيس الأحكام القانونية ومعالجتها على ضوء أحكام الشريعة الإسلامية بمصادرها التشريعية المختلفة.

٢- ثمت علاقة تبادلية بين ما يصدر عن المشرع من تشريعات وما تجري به أقلام الباحثين والشراح والفقهاء، فكلاهما مرتبط ويؤثر بالآخر، فكلما ازداد حجم التشريعات المستمدة من الشريعة الإسلامية ازداد حجم الدراسات التأصيلية للأحكام القانونية، كما أن وجود الدراسات التأصيلية الشرعية لجانب من العلاقات القانونية على صورة نصوص قانونية مرقمة ومبوبة قد يفضي إلى سهولة تبنيها من قبل المشرع.

٣- هناك عدد كبير من الدراسات التأصيلية للأحكام القانونية لجانب من العلاقات التي يتولها القانون بالتنظيم، غير أن عدداً محدوداً منها قد انتهى إلى إيراد نصوص قانونية مرقمة ومبوبة يؤدي إلى سهولة تبني المشرع لها، وهو ما يحث على القول بضرورة بذل مزيد من العمل والجهد في هذا المجال.

وأوصت الدراسة بالتالي :

دعم دراسات التأصيل الشرعي للقوانين وتعزيزها بمختلف السبل والطرق المتاحة، إذ يعد من أهم هذه السبل ما يأتي:

أولاً– الاهتمام بالباحثين وشراح القوانين والفقهاء ولا سيما من الناحية المادية والمعنوية وتحفيزهم نحو بذل مزيد من الجهد والدراسات الجادة المتضمنة تصور دقيق وواضح ومرتب لما يجب أن تكون عليه القوانين المستمدة من أحكام الشريعة السمحاء.

ثانياً– إعادة النظر من قبل الجامعات وكليات الحقوق بالمحتوى العلمي المقدم للطالب على مستوى الدرجات العلمية المختلفة، وبما يتيح له الاطلاع على جوانب أوسع من أحكام الشريعة الإسلامية من خلال إجراء الأبحاث المقارنة بالشريعة الإسلامية وفتح تخصص خاص بالتأصيل الشرعي للأحكام القانونية وزيادة عدد المقررات الشرعية في الخطط الدراسية الخاصة بكل درجة علمية.

ثالثاً – الاهتمام بنشر دراسات التأصيل الشرعي لأحكام القوانين ورقياً وإلكترونياً وعقد المؤتمرات والندوات المنتظمة بشأنها.

رابعاً– إنشاء مجمع أو معهد متخصص يتولى مهمة تنظيم دراسات التأصيل الشرعي لأحكام القوانين ومتابعتها بما يلائم الضرورة البالغة لهذه المهمة الحيوية على مستوى العالم العربي والإسلامي.

خامساً– إنشاء بنك متخصص بالقوانين ومشاريع القوانين المستمدة من الشريعة الاسلامية بغية توفيرها للباحثين وتهيئتها لمن أراد الاعتماد عليها من المشرعين في الدول العربية والإسلامية المختلفة.

سادساً– الحرص على تكاتف جهود المعنين بدراسات التأصيل الشرعي للقوانين، بهدف ضمان فعالية هذه الدراسات واستمراريتها.